

Distr.: General
24 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البندان ١٣٠ و ١٤٠ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

المراجعة الفنية المتعمقة لحسابات أعمال التشييد المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

”النتائج الشاملة للمراجعة التقنية المتعمقة لحسابات أعمال التشييد المتعلقة بالمخطط
العام لتجديد مباني المقر كانت مرضية جزئياً“

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٥٨، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة تقنية متعمقة لحسابات أعمال التشييد المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر ركزت على الظروف التي أدت إلى التجاوز المتوقع في التكاليف بمبلغ ٤٣٣ مليون دولار. وقد أجريت المراجعة بمساعدة من شركة للخدمات الفنية، وقع عليها الاختيار بعد الإعلان عن مناقصة. وشملت الأهداف الرئيسية لهذه المراجعة تحديد الأسباب الجذرية للعجز البالغ ٤٣٣ مليون دولار، والتدابير الممكنة لتحقيق وفورات في التكاليف، والسبل الكفيلة بإبقاء التكاليف المتوقعة ضمن حدود الميزانية.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

041012 041012 12-47198 (A)



واستنادا إلى أحدث المعلومات المقدمة إلى الجمعية العامة في آذار/مارس ٢٠١٢، أبلغ مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر عن وجود عجز تمويلي قدره ٤٣٣ مليون دولار يتألف من ٢٦٦ مليون دولار تمثل التكاليف المتوقعة فوق الميزانية المعتمدة للمخطط البالغة ١,٨٧٦ مليون دولار، والزيادة التي اعتمدها الجمعية العامة لنطاق المشروع دون إحداث زيادة مقابلة في الميزانية، والتي تشمل ١٤٦ مليون دولار في شكل تكاليف مرتبطة بالمشروع^(١) و ٢١ مليون دولار في شكل تكاليف إنشاء مركز ثانوي للبيانات.

وقد رأى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أن نتائج ما جرت دراسته من عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والمراقبة، التي يستعين بها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، كانت مرضية جزئيا فيما وفرته من ضمان معقول بشأن تخطيط المشروع وتنفيذه على نحو فعال.

وكانت النتائج الرئيسية المستخلصة كما يلي:

- يدير مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر هذا المخطط ويراقبه على نحو مناسب باعتبار حجم البرنامج ودرجة تعقيده، والمدة التي يستغرقها
- هناك ما يبرر المسببات الأساسية للتجاوز الحالي للتكاليف باعتبار التغيير الذي طرأ على استراتيجية التنفيذ، وزيادة الاحتياجات الأمنية، والتكاليف المرتبطة بالمشروع غير المدرجة في الميزانية. ويضاف إلى ذلك أن التكاليف المذكورة هي تكاليف معقولة من منظور تأمين أسعار السوق، وإعمال الكفاءة في الحصول على مجموعة الخدمات من خلال عمليات تنافسية، أو بالتفاوض على أسعار الوحدة المبينة في العقود المتنوعة
- قام مكتب المخطط العام بعدة جهود للحد من ارتفاع التكاليف شملت عدة أعمال تدرج في إطار الهندسة القيمة، إضافة إلى المراقبة الجارية للتكاليف الناشئة عن أوامر التغيير. ورغم ما أبداه مدير المشروع من عناية بإعادة النظر في طلبات الدفع وأوامر التغيير، فإن عملية المراجعة حددت عدة مجالات قد تنطوي على تكاليف يمكن استردادها.

وحددت المراجعة أيضا عددا من الدروس المستفادة في ضوء تنفيذ المخطط العام، وتشمل هذه الدروس التي ينبغي أن تطبق على المشاريع المقبلة المتعلقة بالأصول ما يلي:

(١) التكاليف المرتبطة بالمشروع تشمل التكاليف التشغيلية الناتجة عن المخطط العام لتجديد مباني المقر ولكنها غير مدرجة في الميزانية المعتمدة، مثل مصروفات التشغيل العامة، وأثاث ومعدات أماكن الإيواء غير المؤقتة، والنظم الأمنية في أماكن الإيواء المؤقتة.

- ستكون هناك فوائد من إنشاء لجنة رسمية للرقابة يكون لها ميثاق يحدد الأدوار والمسؤوليات على نحو واضح لكفالة أن تقدم هذه اللجنة للمشاريع المعقدة مساهمات ووجهات نظر متعمقة وخبرات قيمة، على ألا يحد ذلك من مساءلة فريق المشروع
- وافقت الجمعية العامة على إدخال تغييرات كبيرة على استراتيجية المخطط العام، غير أن الميزانية المعتمدة المقابلة لم تعدل بما يراعي هذه التغييرات
- تحتاج إدارة الشؤون الإدارية إلى كفالة أن تكون هناك بالنسبة للمشاريع المقبلة المتعلقة بالأصول عملية قائمة لإثبات مقترحات إدخال تغييرات كبيرة على الميزانيات الأصلية، وإقرارها أو رفضها.

وقد ذكرت إدارة الشؤون الإدارية أن مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر لا يوافق على إسناد درجة التقييم "مرض جزئياً" إلى المجالات الثلاثة المتعلقة بالحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة. ويضع تقرير المراجعة في الحسبان أن مجمل أعمال الحوكمة في مشروع المخطط قد وضعت على النحو وبالشكل اللذين عادة ما يوضع بهما مشروع بحجم هذا المشروع وبدرجة تعقيده؛ وأن مكتب المخطط العام يدير المشروع ويراقبه على النحو المناسب باعتبار حجم البرنامج ودرجة تعقيده؛ وأن تكاليف المخطط العام تبدو في مجملها معقولة نظراً لأن غالبيتها العظمى نشأت من خلال عمليات تنافسية. ثم إن التقرير يقول إن للمشروع عملية قائمة لإدارة المخاطر يستعان على نحو فعلي بتقاريرها لإدارة عمليات صنع القرارات. ورغم أن المراجعة حددت عدة مجالات قد تنطوي على تكاليف يمكن استردادها، واستخلصت بعض الدروس، فإن أيًا من المسائل التي تناولتها التوصيات لا يُعتبر خطيراً إلى حد يجعله ينال من تنفيذ المشروع. وانتهى المكتب إلى القول بأنه سيترسب لدى قراء تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية انطباع بأن المخطط العام لا يمتلك القدر الكافي من الضوابط الرقابية.

وقد رأى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن المراجعة كشفت عن أوجه قصور أو نقاط ضعف كبيرة في عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة، وهو ما قد يضعف الضمانات المعقولة بإنجاز الرقابة و/أو أهداف تسيير عمل المخطط العام لتحديد مباني المقر، بما في ذلك إنجاز المشروع ضمن حدود الميزانية. ولهذه الأسباب، يؤكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة التي جرت دراستها كانت مرضية جزئياً من حيث توفير ضمان معقول في أن تنجز أعمال تخطيط المخطط العام وتنفذ على نحو فعال.

وقد أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٢٦ توصية إلى مكتب المخطط العام، وإدارة الشؤون الإدارية لزيادة تعزيز الضوابط الرقابية الداخلية، وقد قبلها مكتب المخطط العام وإدارة الشؤون الإدارية جميعها.

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - معلومات أساسية
٥	ثانيا - الهدف والنطاق
٦	ثالثا - نتائج المراجعة
٨	ألف - إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي
١٦	باء - تقديم التقارير عن إدارة البرنامج
٢٨	جيم - مؤشرات وآليات رصد الأداء
٣٠	دال - الإطار التنظيمي

المرفق

٣٦	التعليقات الواردة من إدارة الشؤون الإدارية على مشروع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المراجعة الفنية المتعمقة لحسابات أعمال التشييد المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر .
----	--

أولا - معلومات أساسية

١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٦٦، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة تقنية متعمقة لحسابات أعمال التشييد المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، ركزت على الظروف التي أدت إلى التجاوز المتوقع في التكاليف بمبلغ ٤٣٣ مليون دولار. وقد أجريت المراجعة بمساعدة من شركة للخدمات الفنية، وقع عليها الاختيار بعد الإعلان عن مناقصة. ويتضمن هذا التقرير موجزا للنتائج المستخلصة من تلك المراجعة والتوصيات الناتجة عنها.

ثانيا - الهدف والنطاق

٢ - شملت الأهداف الرئيسية لعملية المراجعة تحديد الأسباب الجذرية للعجز البالغ ٤٣٣ مليون دولار، والتدابير الممكنة لتحقيق وفورات في التكاليف، والسبل الكفيلة بإبقاء التكاليف ضمن حدود الميزانية.

٣ - ولأغراض هذه المراجعة، تم اختبار الضوابط الرقابية الرئيسية التالية:

(أ) إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي: يتعلق الأمر هنا باثنين من الضوابط الرقابية يوفران ضمانات معقولة تكفل تحديد المخاطر المتصلة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، وتقييمها والحد منها؛

(ب) تقديم التقارير عن إدارة البرنامج: يندرج هذا الأمر ضمن الضوابط الرقابية التي توفر ضمانا معقولا يكفل أن يكون هناك نظام لتقديم تقارير أولا بأول وعلى نحو دقيق وشامل، عن أداء البرنامج، بما في ذلك الأداء المالي؛

(ج) مؤشرات وآليات رصد الأداء: يتعلق الأمر هنا بضوابط رقابية توفر ضمانات معقولة تكفل القيام بوضع معايير مناسبة قابلة للقياس، وتقديم تقارير عنها بغية إدارة أنشطة المشروع على نحو فعال؛

(د) الإطار التنظيمي: هو مجموعة من الضوابط الرقابية التي توفر ضمانا معقولا يكفل وجود سياسات وإجراءات خاصة بالمخطط العام وتنفيذها على نحو مستمر.

٤ - وقد قُيِّمت هذه الضوابط الرقابية الرئيسية لأغراض الأهداف الرقابية على النحو المبين في الجدول ١ أدناه. ولم تكن بعض هذه الأهداف (المشار إليها في الجدول بأنها لا تنطبق) تهم نطاق هذه المراجعة.

- ٥ - وقد أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية المراجعة في الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٢.
- ٦ - وترد أدناه بالخط المائل التعليقات المقدمة من مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر وإدارة الشؤون الإدارية.

ثالثاً - نتائج المراجعة

- ٧ - رأى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أن نتائج عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والمراقبة للمخطط العام لتحديد مباني المقر التي جرت دراستها كانت مرضية جزئياً من حيث توفير ضمان معقول في أن تنجز أعمال تخطيط المشروع وتنفيذه على نحو فعال.
- ٨ - وقد جرت دراسة إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي للعمليات لتحديد المسببات الرئيسية لتجاوز التكاليف ونشوء العجز التمويلي البالغ ٤٣٣ مليون دولار. فتكاليف الإيجار تعتبر تنافسية بالمقارنة ببيانات السوق، وأتعب الفنين كانت في حدود المعيار الساري في القطاع من حيث نسبتها المئوية إلى تكاليف البناء. وقد كان معظم إجمالي التكاليف المرتبطة بالمشروع نتاج عمليات تنافسية. لذا، فقد اعتبر أن إجمالي هذه التكاليف معقول نظراً لنطاق العمل المنجز. وتتمثل حوكمة المشروع في وجود لجنة توجيهية معنية بالتكاليف المرتبطة بالمشروع، ومجلس استشاري لمسائل التصميم، واجتماعات الإدارة مع الجهات المعنية. وليس هناك جهاز عام وحيد يعنى برصد التكاليف والجدول الزمني ونطاق المشروع. ويضاف إلى ذلك أن إدارة مخاطر المشروع كانت ستستفيد من زيادة درجة التحليل الكمي.
- ٩ - وقد تبين من دراسة تقارير إدارة البرنامج أن الميزانية لم تتضمن التكاليف المرتبطة بالمشروع ولم يجر تنقيحها بعد تغيير الاستراتيجية. وقد لا تكفي الأموال الاحتياطية المتبقية البالغة ٥٩ مليون دولار لإتمام المخطط العام. وقد تم تحديد بعض المجالات التي يمكن فيها تحقيق وفورات في التكاليف أو استرداد بعض التكاليف، غير أن هذه الوفورات لن تكون لها أهمية كبيرة بالنسبة للعجز المتوقع في الميزانية.
- ١٠ - وخلصت دراسة مؤشرات وآليات رصد الأداء إلى ملاحظة مؤداها أن هناك فيما يتعلق بالمخطط العام لتحديد مباني المقر والمشاريع المقبلة حاجة إلى تحسين استخدام مقاييس الأداء لتحديد الاحتياجات المتعلقة بالتصميم والبناء.
- ١١ - وفيما يتعلق بالإطار التنظيمي، هناك مجال لوضع سياسات وإجراءات تتمحور حول أعمال الميزنة والرصد لأغراض المشاريع الكبيرة المقبلة المتعلقة بالأصول. وأبدت كذلك ملاحظات على الجوانب التعاقدية للتأمين وتسعير كلفة اليد العاملة، وعلى ضرورة استكمال دليل المشروع.

١٢ - وأسندت إلى كل من الضوابط الرقابية الرئيسية الأربعة درجة التقييم "مرض جزئياً"، ويرد هذا التقييم الشامل في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١

تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية للضوابط الرقابية الرئيسية لتخطيط المشروع وتنفيذه على نحو فعال، حسب كل هدف من الأهداف الرقابية

الأهداف الرقابية			
الضوابط الرئيسية	كفاءة العمليات وفعاليتها	دقة التقارير المالية والتنفيذية	الامتثال للولايات والأنظمة والقواعد
(أ) إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي	مرض جزئياً	مرض جزئياً	مرض جزئياً
(ب) تقديم التقارير عن إدارة البرنامج	مرض جزئياً	مرض جزئياً	مرض جزئياً
(ج) مؤشرات وآليات رصد الأداء	مرض جزئياً	مرض جزئياً	لا ينطبق
(د) الإطار التنظيمي	مرض جزئياً	مرض جزئياً	مرض جزئياً

١٣ - وقد ذكرت إدارة الشؤون الإدارية أن مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر لا يوافق على إسناد درجة التقييم "مرض جزئياً" إلى المجالات الثلاثة المتعلقة بالحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة. وقد ذكر تقرير المراجعة أن بمحمل أعمال الحوكمة في مشروع المخطط قد وضعت على النحو وبالشكل اللذين عادة ما يوضع بهما مشروع بحجم هذا المشروع وبدرجة تعقيده؛ وأن مكتب المخطط العام يدير المشروع ويراقبه على النحو المناسب باعتبار حجم البرنامج ودرجة تعقيده؛ وأن تكاليف المخطط العام تبدو في مجملها معقولة نظراً لأن غالبيتها العظمى نشأت من خلال عمليات تنافسية. ثم إن التقرير يقول إن للمشروع عملية قائمة لإدارة المخاطر يستعان على نحو فعلي بتقاريرها لإدارة عمليات صنع القرارات. ورغم أن المراجعة حددت عدة مجالات قد تنطوي على تكاليف يمكن استردادها، واستخلصت بعض الدروس، فإن أيًا من المسائل التي تناولتها التوصيات لا يعتبر خطيراً إلى حد يجعله ينال من تنفيذ المشروع. وسيترسب لدى قراء تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية انطباع بأن المخطط العام لا يمتلك القدر الكافي من الضوابط الرقابية.

١٤ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن المراجعة كشفت عن أوجه قصور أو نقاط ضعف كبيرة في عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة، وهو ما قد يضعف الضمانات المعقولة بإنجاز الأهداف الرقابية و/أو أهداف تسيير عمل المخطط العام لتحديد مباني المقر،

بما في ذلك إنجاز المشروع ضمن حدود الميزانية. ولهذه الأسباب، يؤكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة التي جرت دراستها كانت مرضية جزئياً فيما يتعلق بتخطيط المخطط العام وتنفيذه على نحو فعال.

ألف - إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي

١ - أسباب تجاوز التكاليف

١٥ - في آذار/مارس ٢٠١٢، ورد أن التقديرات ستصل عند الإنجاز إلى ٢,٤٢٠ بليون دولار، ويشمل ذلك ٢,١٤ بليون دولار في شكل تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر، و ١٦٧ مليون دولار في شكل تكاليف مرتبطة بالمشروع وتكاليف المركز الثانوي للبيانات، و ١٠٠ مليون دولار في شكل تكاليف تعزيز التحسينات الأمنية، و ١١ مليون دولار في شكل تكاليف نطاق العمل الإضافي الذي مول بمنح من الدول الأعضاء. وعلى نحو ما يتضح من الجدول ٢ أدناه، فقد تم رصد ١,٨٥ بليون دولار معظمها من خلال عقود لأعمال التصميم والبناء، وتسديد ١,٢٧ بليون دولار.

الجدول ٢

موجز تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الوصف	الميزانية والتمويل	تكاليف الإنجاز المقيدة في	الفرق (الميزانية المعتمدة مطروحاً منها التكاليف المتوقعة)	الالتزامات ^١	المبالغ المسددة ^٢
تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر	١ ٨٧٦	٢ ١٤٢	(٢٦٦)	١ ٦٨٨	١ ١٩٦
التكاليف المرتبطة بالمشروع والمركز الثانوي للبيانات	-	١٦٧	(١٦٧)	٩٦	٦٥
التحسينات المتعلقة بتعزيز النظم الأمنية	١٠٠	١٠٠	-	٦٨	١٢
النطاق الإضافي المتصل بالمنح المقدمة من دول أعضاء	١١	١١	-	مشمولة في المخطط العام لتجديد مباني المقر	مشمولة في المخطط العام لتجديد مباني المقر
المجموع	١ ٩٨٧	٢ ٤٢٠	(٤٣٣)	١ ٨٥٢	١ ٢٧٣

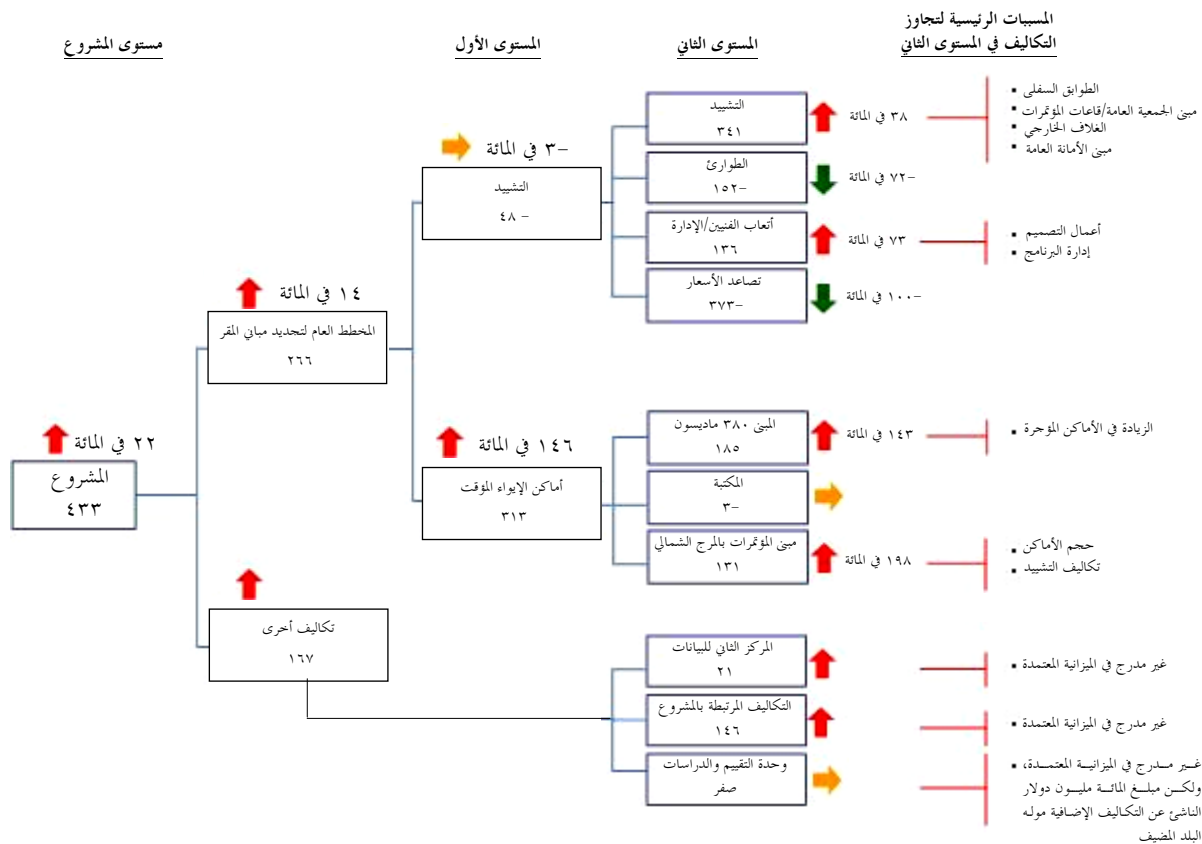
(أ) التقرير المتعلق بمجموع النفقات في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بالنسبة لشهر آذار/مارس ٢٠١٢.

١٦ - هناك عجز حالي متوقع قدره ٤٣٣ مليون دولار، يشمل ٢٦٦ مليون دولار تعزى إلى تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر و ١٦٧ مليون دولار لتغطية التكاليف الإضافية الناشئة عن الزيادة في نطاق المشروع التي أقرتها الجمعية العامة. ويمكن تصنيف التكاليف إلى ثلاثة عناصر رئيسية، وهي: تكاليف التشييد، وأماكن الإيواء المؤقت، وتكاليف أخرى. وبلاستعانة ببيانات استمدت من تقارير الأمين العام والتقرير الشهري الصادر عن شركة إدارة البرنامج لشهر آذار/مارس ٢٠١٢، تم رسم الخريطة التالية لمسببات التكلفة لتوضيح مصادر الفجوة البالغة ٤٣٣ مليون دولار.

الجدول ٣

المسببات الرئيسية لتجاوز التكاليف

(بملايين دولارات الولايات المتحدة؛ الأسهم والنسب المئوية تشير إلى الفروق بين تكاليف الإنجاز المقدرة في آذار/مارس ٢٠١٢ والميزانية المعتمدة)



(أ) البناء

المستوى الأول

١٧ - ارتفعت تكاليف التشييد، بما فيها أتعاب الفنيين والتكاليف الإدارية، بمبلغ ٤٧٧ مليون دولار، واستعين في مقابل ذلك بمبلغ ٥٢٥ مليون دولار من الاعتمادات الاحتياطية والاعتمادات المرصودة لعنصر تصاعد الأسعار، وهو ما نتج عنه تخفيض صاف قدره ٤٨ مليون دولار.

المستوى الثاني

١٨ - ارتفعت تكاليف التشييد بمبلغ ٣٤١ مليون دولار، يعزى بعضه إلى ظروف ميدانية غير متوقعة، وإلى تحول في استراتيجية تنفيذ المشروع. وقد نشأت هذه التكاليف على النحو التالي:

(أ) أولاً، ٢٩٣ مليون دولار للزيادات الخاصة بالمشروع الفرعي للطابق السفلي، الناشئة أساساً عن أعمال إزالة الأسبستوس وهدمه، وإلى تغييرات في الهياكل الأساسية الميكانيكية والكهربائية والمتعلقة بالصرف الصحي، والنقل الرأسى، والتغييرات في غرفة الكهرباء "B"؛

(ب) ثانياً، ٨٤ مليون دولار للزيادات الخاصة بمبنى الجمعية العامة ومبنى المؤتمرات، الناشئة أساساً عن تغييرات لتصميم الصلب الهيكلي لأغراض التحسينات الأمنية، وظروف قائمة غير متوقعة مرتبطة بضعف الخرسانة، وأعمال إزالة الأسبستوس والرصاص، وتحسين قدرة الجدار الساتر على مقاومة النيران والاختراقات الإشعاعية؛

(ج) ثالثاً، ٨٠ مليون دولار للزيادات الخاصة بالغلاف الخارجي والناشئة عن زيادة القدرة على تحمل الانفجارات، وعن حدوث تغييرات في الظروف الأمنية؛

(د) رابعاً، ٧٣ مليون دولار للزيادات الخاصة بمبنى الأمانة العامة لأغراض تجهيزات التدفئة والتهوية والمسائل المتعلقة بتكييف الهواء وإزالة الأسبستوس، والتغييرات الهيكلية في الطوابق العليا؛

(هـ) خامساً، ٧٧ مليون دولار للزيادة المتصلة بعناصر صغيرة في المخطط العام تشمل الصواري، والمكتبة، والأمن، والقدرة على مقاومة الانفجارات، والمرافق السمعية/البصرية، وأعمال موقعية وسابقة لمرحلة التشييد؛

(و) أخيراً، هناك انخفاض بمبلغ ٢٦٦ مليون دولار نشأ عن نقل اعتمادات من الميزانية من بنود الظروف العامة، والخيارات الإضافية للمشروع، والأتعاب، ومن تمويل إضافي جاء من تبرعات.

١٩ - وارتفعت أتعاب الفنيين والتكاليف الإدارية بمبلغ ١٣٦ مليون دولار، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى التغييرات لاستراتيجية التشييد، ويتألف من زيادة قدرها ٧٠ مليون دولار في أتعاب الفنيين، وزيادة قدرها ٤٥ مليون دولار لتغطية تكاليف مكتب المخطط العام والتكاليف الإدارية للبرنامج، وزيادة قدرها ٢١ مليون دولار في تكاليف بنود أخرى كالبند المتعلق برصد الهواء لأغراض إزالة الأسبستوس.

٢٠ - وانخفض عنصر الطوارئ وتساعد الأسعار في المستقبل بمبلغ ٥٢٥ مليون دولار، وكان المقدّر في آذار/مارس ٢٠١٢ أن يبلغ عند الإنجاز ٥٩ مليون دولار.

(ب) أماكن الإيواء المؤقت

المستوى الأول

٢١ - زادت تكاليف أماكن الإيواء المؤقت بمقدار ٣١٣ مليون دولار.

المستوى الثاني

٢٢ - زادت تكاليف مبنى مؤتمرات المرج الشمالي بمقدار ١٣١ مليون دولار، الأمر الذي يعزى إلى حد كبير إلى إضافة ٩٨ ٠٠٠ قدم مربع إلى مساحة المبنى.

٢٣ - زادت إيجارات أماكن الإيواء المؤقت وتكاليف تجهيزها بمقدار ١٨٥ مليون دولار، موزعة على النحو التالي: ٩٩ مليون دولار تكاليف الإيجارات بسبب إضافة ٦٦٧ ٠٠٠ قدم مربع إلى المساحة المستأجرة؛ و ٤٠ مليون دولار تكاليف تجهيز أماكن إيواء إضافية لم يكن مخططاً لها من قبل في المباني التالية 305 East 46th Street، و UNDC-I (One United Nations Plaza)، و UNDC-II (Two United Nations Plaza)، ومبنى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ (اليونيتار)، ومبنى المعلمين Teachers Building، ومبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني؛ و ١٠ ملايين دولار لتأثيث أماكن الإيواء المؤقت؛ و ١٩ مليون دولار تكاليف إضافية لتجهيز المبنى الواقع في 380 Madison Avenue؛ و ١٧ مليون دولار تكاليف إضافية للتصميمات.

٢٤ - وانخفضت التكاليف المخصصة لمكتبة داغ همرشولد بمقدار ٣ ملايين دولار بسبب انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بأماكن الإيواء المؤقت.

(ج) التكاليف الأخرى - على مستوى المشروع

٢٥ - من المتوقع أن تبلغ التكاليف الأخرى ٢٦٧ مليون دولار وهي غير مدرجة في الميزانية المعتمدة. وهي تشمل تكاليف مرتبطة بالمشروع قدرها ١٤٦ مليون دولار، وتكاليف قدرها ١٠٠ مليون دولار لتعزيز النظم الأمنية، وتكاليف تتعلق بمركز البيانات الثانوي قدرها ٢١ مليون دولار.

٢٦ - وإجمالاً، تم تحديد عدة أسباب جذرية للتجاوز في التكاليف، من بينها ما يلي:

(أ) إجراء تغييرات لاستراتيجية تنفيذ المشروع، أثرت على تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر، وبيانها كالتالي:

١' وجود خطة أصلية كانت تقضي بتشديد مكان إيواء مؤقت للأمم المتحدة خارج مقرها، يطلق عليه اسم UNDC-5، ويتيح نقل الموظفين دفعة واحدة إلى خارج المقر بحيث تصبح الحاجة ضئيلة إلى استئجار أماكن للإيواء المؤقت خارج المقر، لكن هذه الخطة لم تحظ بموافقة تنظيمية؛

٢' الاستراتيجية الرابعة، وهي استراتيجية جديدة وضعت تحسباً لفشل خطة تشييد مكان الإيواء المؤقت UNDC-5، وتنص على نقل الموظفين خارج المقر على مراحل إلى أن يتم الانتهاء من أعمال التشييد، مما يتطلب استئجار أماكن إضافية للإيواء المؤقت خارج المقر؛

٣' الاستراتيجية الرابعة المعجلة، التي تشكل تحولاً آخر في الاستراتيجية، وقد اعتمدت لتسريع الجدول الزمني للتشييد، وتنص على نقل الموظفين خارج المقر دفعة واحدة، مما سيزيد من الحاجة إلى استئجار أماكن للإيواء المؤقت خارج المقر؛

(ب) التغييرات القيادية أثناء التحولات الاستراتيجية؛

(ج) التكاليف المرتبطة بالمشروع غير المدرجة في الميزانية؛

(د) تزايد الاحتياجات الأمنية.

٢ - مستوى معقول من التكاليف

٢٧ - وفقاً لما يتضح في الجدول ٤ أدناه، خضعت معظم تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر لعمليات شراء تنافسية، يقع الاختيار فيها على أساس أفضل قيمة وفقاً لسياسات الأمم المتحدة، أو خضعت لمراقبة إدارات أخرى في الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، وُجد

أن تكاليف الاستئجار تنافسية مقارنة ببيانات السوق وأن أتعاب الفنيين كانت موافقة للمستويات المعتادة في هذا القطاع كنسبة مئوية من تكاليف التشييد. ومن ثم يصبح إجمالي تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر معقولاً بالنسبة لحجم العمل الذي جرى تنفيذه.

الجدول ٤

تحليل عمليات الشراء

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

تقدير القيمة عند الإنجاز	نوع التكلفة	نوع عملية الشراء	الشرح
٩٨٦	تكاليف تشييد	تنافسية	تكاليف أعمال تشييد تم الحصول عليها من خلال عقود بنظام السعر الأقصى المضمون لتحديد تكلفتها التجارية بعروض تنافسية
٣٤٥	أتعاب الفنيين	أفضل قيمة	خدمات معمارية وهندسية واستشارية تم الحصول عليها بنظام أفضل قيمة وتعديلات تفاوضية
٢٧٨	تكاليف أخرى وتكاليف خاصة بالإدارات	تكاليف تشغيل	تكاليف مرتبطة بالمشروع تتبع إدارات أخرى في الأمم المتحدة
١٩٥	تكاليف استئجار	أسعار السوق	أماكن إيواء مؤقت تم استئجارها بأسعار السوق
١٢٦	أوامر تغيير تتعلق بأعمال التشييد	تفاوضية	أوامر التغيير يتم عامة التفاوض بشأنها على أساس سعر الوحدة المتفق عليه
٤٩٠	تكاليف معلقة	غير متاحة	تكاليف لم يتم توريدها
٢ ٤٢٠	المجموع		

٣ - حوكمة المشروع

٢٨ - تقرررت الحوكمة العامة لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر على النحو والشكل التقليديين بالنسبة إلى مشروع بهذا الحجم وهذا التعقيد. وقام على تنفيذ المخطط فريق إداري مخضرم في مجال التصميمات والإنشاءات على دراية بالإشراف على برامج التشييد الضخمة وبالممارسات في صناعة التشييد بمدينة نيويورك. ويضم الفريق الإداري طرفاً ثالثاً هو شركة لإدارة البرامج، علاوة على موظفين مخلصين في مجالات المشتريات والشؤون القانونية وخدمات إدارة المرافق. ومع أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر يديره مسؤول تنفيذي محنك في مجال التشييد ويُساءل عن إنجاز المخطط، فإن لجان الرقابة القائمة (مثل اللجنة التوجيهية المعنية بالتكاليف المرتبطة بالمشروع، والمجلس الاستشاري، فضلاً عن الاجتماعات التي تعقدها إدارة الشؤون الإدارية) لا تفي بمهمة مراقبة التكاليف ولا الجدول الزمني ولا نطاق العمل. وكما جرت العادة، تضطلع بعملية الرقابة لجنة توجيهية تضم ممثلين للإدارة العليا وغيرها من الجهات الرئيسية المعنية بالمشروع.

التوصية رقم ١

ينبغي لإدارة الشؤون الإدارية أن تكفل للمشاريع العامة الكبرى في المستقبل وجود لجنة رقابة رسمية أو هيئة للحكومة فيما بين فريق المشروع والجمعية العامة، دون أن يحد ذلك من إمكانية مساءلة فريق المشروع. وإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع وثيقة أو ميثاق يحدد بوضوح الأدوار التي تضطلع بها لجنة الرقابة ومسؤولياتها. ومثل هذه الأدوار والمسؤوليات ينبغي أن تكون متوازنة بعناية على نحو يجعلها تقدم مدخلات قيمة وآراء ثاقبة وخبرات للمشاريع المعقدة. وينبغي أن تتلقى لجنة الرقابة تقارير شهرية موجزة وأدوات لمتابعة الأداء وأن تدلي بدلوها في القرارات العامة المتعلقة بالمشروع في الوقت المناسب.

وقد وافقت إدارة الشؤون الإدارية على التوصية ١ وذكرت أنها ستنفذ بمجرد إنجاز المخطط العام لتحديد مباني المقر، أو قبل إعداد أي مشاريع عامة كبرى في المستقبل، أيهما أسبق.

٤ - إدارة المخاطر المرتبطة بالمشروع

٢٩ - تتوافر لدى مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر عملية لإدارة المخاطر تتولاها شركة لإدارة البرامج. ولم يجر تعريف هذه العملية في دليل المشروع أو في خطة لإدارة المخاطر، لكنها عرضت في أحدث تقرير سنوي عن المخاطر جرى إعداده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويستخدم مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر العملية السنوية لاستعراض المخاطر والإبلاغ بها في تعيين المخاطر المرتبطة بالمشروع وتحديد مراتبها فضلاً عن تحديث سجل المخاطر. ويستعان بالتقرير المتعلق بالمخاطر وسجل المخاطر في إدارة عملية صنع القرار المتعلقة بالمشروع على نحو نشط. بيد أنها عملية نوعية فقط ولا تتضمن تحليلاً كميًا لتحديد احتمالات وقوع أي خطر من الأخطار والآثار المالية المترتبة عليه، ولا تستخدم بوصفها أداة إضافية لتقييم مقدار المخصصات المطلوبة للطوارئ.

التوصية ٢

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر النظر في تحديث سجل المخاطر بإجراء تحليل كمي يركز على المخاطر المرتبطة بالمشروع لتقييم ما إن كان المتبقي من مخصصات الطوارئ يكفي الفترة المتبقية من المخطط. وبالنسبة إلى مشاريع العامة المقبلة، ينبغي للأمم المتحدة إجراء تقييم كمي للمخاطر، تماشياً مع المعمول به في هذا القطاع الصناعي، بالنسبة إلى المشاريع الضخمة أو المعقدة، وتحديث هذا التقييم بانتظام طوال فترة تنفيذ المشروع.

وقد وافقت إدارة الشؤون الإدارية على التوصية ٢ وذكرت أن ثمة عنصرين متميزين في التوصية: يتعلق أولهما بالمخطط العام لتجديد مباني المقر ويتعلق الثاني بالمشاريع العامة المقبلة للمنظمة. واتفقت إدارة الشؤون الإدارية مع ما جاء في شقي التوصية، وأشارت إلى أن الموظفين المسؤولين مختلفون في كل حالة عن الأخرى، وكذلك مواعيد التنفيذ. وسيجري تحديث سجل المخاطر ضمن التقييم السنوي للمخاطر الذي سيجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وستُعرض نتائج التقييم الكمي للمخاطر ومخصصات الطوارئ المطلوبة على الجمعية العامة في دورتها المستأنفة السابعة والستين في ربيع عام ٢٠١٣ أو في دورتها الثامنة والستين في خريف عام ٢٠١٣. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من التوصية، فإن جميع المشاريع الضخمة والمعقدة ستخضع لتقييم للمخاطر في المستقبل، يجري تحديثه بانتظام طوال فترة تنفيذ المشروع.

٥ - دراسة الجدوى

٣٠ - اقترح إجراء دراسة جدوى واضحة في تقرير الأمين العام عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/55/117 and Add.1)، وعرضت الأهداف على الجمعية العامة. بيد أن عملية تصميم وتحديد مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي جرى تجميدها ولم تستكمل بسبب الشواغل الأمنية المتعلقة بمطلع Franklin D. Roosevelt East River Drive في شارع 42nd Street. وسوف يؤدي عدم تجديد مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي، المخصص لهما في الميزانية ٦٥ مليون دولار، إلى عدم الوفاء بهدف من أهداف العملية، وهو أن تصبح مباني المقر جميعها متسمة بالكفاءة من حيث استخدام الطاقة وخالية من المواد الخطرة ومطابقة لشروط البناء والحريق والسلامة للمدينة المضيفة ومتاح دخولها بسهولة تامة لجميع الأشخاص.

التوصية ٣

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر التماس المشورة من الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن بشأن الاستراتيجية المتعلقة بمكتبة داغ همرشولد والمبنى الملحق الجنوبي وعرض تبعات هذه الاستراتيجية من حيث التكاليف والجدول الزمني، لكي يتسنى تحديد الالتزامات المالية المقبلة بوضوح.

وقد وافقت إدارة الشؤون الإدارية على التوصية ٣ وذكرت أن مسار عمل سيقترح على الجمعية العامة ضمن التقرير المرحلي السنوي العاشر المقبل للأمين العام عن المخطط العام لتحديد مباني المقر.

باء - تقديم التقارير عن إدارة البرنامج

١ - التكاليف المرتبطة بالمشروع

٣١ - لم تتضمن الميزانية المعتمدة تكاليف مرتبطة بالمشروع، مما أدى إلى عجز قدر بحوالي ١٤٦,٨ مليون دولار في آذار/مارس ٢٠١٢. وتشمل التكاليف المرتبطة بالمشروع بنوداً تتصل بمختلف إدارات الأمم المتحدة، مثل مصروفات التشغيل الإضافية المتعلقة بالأمن، وتخزين المحفوظات، والأثاث.

التوصية ٤

ينبغي لإدارة الشؤون الإدارية أن تكفل مستقبلاً أن تتضمن مشاريع الأمم المتحدة المتعلقة بالأصول ميزانية للتكاليف المرتبطة بالمشروع، بالإضافة إلى التكلفة المباشرة الفعلية للتشييد، والاضطلاع بعملية ميزنة مع كل إدارة من الإدارات المختصة.

وقد وافقت إدارة الشؤون الإدارية على التوصية ٤ وذكرت أنها ستعد طلبات الميزانية للمشاريع المقبلة المتعلقة بالأصول بحيث تتضمن التكاليف المباشرة والمرتبطة بالمشروع، وإن كانت الموافقة على الميزانية هي في نهاية المطاف من مسؤولية الجمعية العامة.

٢ - التأثيرات المترتبة في الميزانية على إجراء تغيير في الاستراتيجية

٣٢ - أدى التحول من الاستراتيجية الرابعة إلى الاستراتيجية الرابعة المعجلة إلى تغيير كبير للمخطط العام لتجديد مباني المقر. ورغم أن الجمعية العامة اعتمدت الاستراتيجية الرابعة المعجلة، فإن الميزانية المعتمدة ذات الصلة لم تُعدّل لتعكس هذا التغيير.

التوصية ٥

ينبغي لإدارة الشؤون الإدارية أن تكفل للمشاريع المتعلقة بالأصول في المستقبل وجود عملية للاعتراف بالتأثيرات الهامة على الميزانية الأصلية ولقبول تلك التأثيرات أو رفضها.

وقد وافقت إدارة الشؤون الإدارية على التوصية ٥ وذكرت أنها ستكفل للمشاريع المتعلقة بالأصول في المستقبل وجود عملية لمعالجة وتسوية التأثيرات الهامة التي تلحق بالميزانيات الأصلية، وإن كانت الموافقة على الميزانية هي في نهاية المطاف من مسؤولية الجمعية العامة.

وقد أقر مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بمحدودية التوجيهات الخاصة برصد التقدم المحرز في المشاريع المتعلقة بالأصول ورصد نفقاتها، وبأن الأمانة العامة تقوم حالياً بتكييف التوجيهات القائمة مع نفقات التشغيل، ومع الولايات المحددة الصادرة من الجمعية العامة، لرصد التقدم المحرز وأداء الميزانية. ويتطلب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤ من الأمانة العامة مراجعة حسابات الأصول الثابتة لديها، بما في ذلك الاعتراف بعقود التشييد الطويلة الأجل وغيرها من التكاليف المرتبطة. ويهيئ هذا فرصة جيدة لإجراء دراسة مفصلة لمدى ملائمة الإجراءات الحالية المتعلقة بالميزنة ورصد المشاريع الضخمة المتعلقة بالأصول، ويعزز تدفق المعلومات الإدارية، كما يكفل امتثال المنظمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٣ - وقد تم استهلاك ما يقرب من ٩٠ في المائة من مخصصات الطوارئ في الميزانية حتى الآن، رغم أن المنفق على المخطط العام لتجديد مباني المقر لم يتجاوز ٥٠ في المائة من المجموع. وربما لا تكفي مخصصات الطوارئ المتبقية وقدرها ٥٩ مليون دولار لتغطية الفترة المتبقية من الخطة، لا سيما بالنظر إلى أوامر التغيير السابقة والظروف الميدانية غير المتوقعة حتى الآن.

التوصية ٦

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يعد تقييماً كمياً للمخاطر المتبقية، بما في ذلك الدروس المستفادة من المشاريع الفرعية التي أنجزت، لتقييم ما إن كان الرصيد المتبقي للطوارئ يكفي حين إتمام الأعمال المتبقية.

وقد وافق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر على التوصية ٦، وذكر أنه سيسعى إلى وضع منهجية لإضفاء للتقييم الكمي للمخاطر، بغية تقييم، ما إن كان الرصيد المتبقي للطوارئ سيكفي حين إتمام الأعمال المتبقية. وسيجري تحديث سجل المخاطر ضمن التقييم السنوي للمخاطر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وستعرض على الجمعية العامة نتائج التقييم الكمي للمخاطر ومخصصات الطوارئ المطلوبة، خلال دورتها المستأنفة السابعة والستين في ربيع عام ٢٠١٣ أو في دورتها الثامنة والستين في خريف عام ٢٠١٣.

٣ - الوفورات الممكنة في التكاليف أو المبالغ الممكن استردادها

٣٤ - جرى تحليل عينات من أوامر التغيير المتعلقة بأعمال التشييد وطلبات الدفع الخاصة بالمشاريع الفرعية للطابق السفلي والأمانة العامة ومبنى مؤتمرات المرج الشمالي لتحديد المجالات التي يمكن استرداد التكلفة فيها. وتبلغ قيمة أوامر التغيير التي شكلت العينة ٣٤,٢ مليون دولار، أي ٢٧ في المائة من القيمة الإجمالية لأوامر التغيير المعتمدة لأعمال التشييد في المخطط العام لتجديد مباني المقر. وبلغت القيمة الإجمالية لطلبات الدفع التي تم استعراضها ٥٤٩ مليون دولار، أي ٧٤ من إجمالي قيمة عقود التشييد للمشاريع الفرعية الثلاثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، و ١٧,٨ مليون دولار للشهر الذي أجرى فيه الاختبار. وتم اختبار مدى امتثال أوامر التغيير لعقود المخطط وعملياته، ومعقولة التكاليف والاستحقاقات، وتم اختبار مدى امتثال طلبات الدفع لعقود المخطط وعملياته، وسلامة المستندات المؤيدة، وملاءمة استخدام مخصصات الطوارئ والبدلات وسلامة حسابات الرسوم والتأمينات. ورغم الهمة التي أبدتها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وشركة إدارة البرنامج في استعراض طلبات الدفع الشهرية وأوامر التغيير، بيّن التحليل عدة مجالات محتملة لاسترداد التكاليف. وتعكس مجالات استرداد الأموال التي تم التوصل إليها في النتائج المذكورة أدناه سوى العينة الخاضعة للدراسة ولا تنسحب على جميع أوامر التغيير وطلبات الدفع المتعلقة بالمخطط.

٣٥ - وفيما يلي بيان بالمجالات التي يمكن استطلاع إمكانية استرداد التكلفة فيها:

(أ) تشمل أمر تغيير يتعلق بالطابق السفلي بمبلغ ٢,٠٨ مليون دولار أسعار عمالة أعلى من المدرج في العقود التجارية وغير مشفوعة بدليل يثبت أن المدفوعات "الزائدة عن العقود" سددت بالفعل للعاملين النقابيين المعنيين. وقد بلغت قيمة المدفوعات الزائدة عن العقود والمتعلقة بأمر التغيير هذا ما يقرب من ٣٥ ٠٠٠ دولار، وسيقوم مدير التشييد بحسابها وقيدها في رصيد الدائن عند إغلاق حسابات المشروع الفرعي. وينطبق الأمر نفسه على عدد غير معلوم من أوامر التغيير المبكرة وطلبات الحصول على بدلات؛

(ب) تشمل أمر تغيير يتعلق بالأمانة العامة تكاليف تعاقد تجاري لإعطاء ملمس حشن للجدران بمبلغ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار. بيد أن التكلفة التقديرية للتعاقد التجاري بلغ إجماليها ٥٨٠ ٠٠٠ دولار، بفارق قدره ٧٠ ٠٠٠ دولار. وذكرت شركة إدارة البرنامج أن تقديرًا مستقلًا أجري لأمر التغيير وبيّن أن المبلغ المطلوب معقول ومن ثم لم تجر مراجعة أخرى قبل اعتماد أمر التغيير؛

(ج) وتشمل أمر تغيير بمبلغ ١,٤٨ مليون دولار يتعلق بمبنى مؤتمرات المرج الشمالي زيادة غير سليمة تقدر بحوالي ٩ ٠٠٠ دولار في بند التكلفة العامة والأرباح المتعلقة بالمعدات؛

(د) وتشمل أمر تغيير بمبلغ ٣,٩٦ ملايين دولار يتعلق بمبنى مؤتمرات المرج الشمالي أجور عمالة عالية لم يعترض عليها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد أجريت مقارنة بين أجور العمالة التي وردت في أمر التغيير للجنة وأحدث أجور للعمالة تمت الموافقة عليها. واستنادًا إلى العينة، قدر تأثير الأجور المبالغ فيها للعمالة في أمر التغيير هذا بحوالي ٨٠ ٠٠٠ دولار؛

(هـ) واشتملت ثلاثة أوامر للتغيير تتعلق بمبنى مؤتمرات المرج الشمالي على زيادة نسبتها ١٥ في المائة في بنود لم يسمح بها في التعاقد التجاري. وقدرت تكلفة هذه الزيادة بحوالي ٨٢ ٠٠٠ دولار في أمر تغيير واحد وما مجموعه ٢٥ ٠٠٠ دولار لأمر تغيير الآخرين.

التوصية ٧

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يقوم بما يلي:

(أ) كفالة أن يحدد مدير التشييد التكاليف المتصلة بالمدفوعات الزائدة عن العقود وغير المدعومة بمستندات، والتصديق على المراجعة التي أجراها مدير التشييد للمشاريع الفرعية المنتهية الحالية والسابقة لإثبات الأرصدة الدائنة على الوجه المناسب؛

(ب) مراجعة جميع تقديرات التكاليف الخاصة بمتعاقدى الأشغال الحرفية الواردة في وثائق أوامر التغيير للتأكد من دقتها وملاءمة نطاقها؛

(ج) تحليل جميع أوامر التغيير الأخرى التي تشمل زيادات في أسعار المعدات، والمعدلات غير المتقيدة بالقواعد لأجور اليد العاملة، والزيادات غير المسموح بها في أسعار الأصناف طبقاً لعقود الأشغال الحرفية؛

(د) إصدار أوامر تغيير تخفيضية أو أوامر تغيير منقحة، حسب الاقتضاء، بصدد التكاليف الزائدة المحددة.

وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ٧، وذكرت أنها ستتخذ خطوات لمواصلة المراجعة، واضعةً في اعتبارها أن التنفيذ الكامل للتوصية لا يمكن أن يتم إلا عند انتهاء المشروع. ومن المرجح أن تترتب على هذه العملية آثار في الميزانية. فسيزداد نطاق ومدة عمل شركة إدارة البرنامج المسؤولة عن العملية.

٣٦ - وذكر الخبير الاستشاري المكلف بمراقبة التראה أن هناك شواغل محتملة تتعلق بتكاليف ساعات العمل التي احتسبها المتعاقد على توريد الأيدي العاملة للأشغال الحرفية في الطابق السفلي. ولم يُجدّد عقد هذا المتعاقد عند انتهاء مدة العقد الأولي. وبلغ إجمالي المبلغ الملتزم به لهذا المتعاقد على الأشغال الحرفية ١٣,٣٦ مليون دولار، وبلغت المدفوعات المناظرة ١٣,٢٥ مليون دولار. ولا يوجد دليل على أن المدفوعات التي صرفت لهذا المتعاقد قد خضعت للمراجعة.

التوصية ٨

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يجري مراجعة وافية لطلبات الدفع الخاصة بالمتعاقد على توريد الأيدي العاملة للأشغال الحرفية في الطابق السفلي، بما في ذلك مضاهاتها بكشوف ساعات العمل، وذلك لأغراض استرداد التكاليف.

وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ٨، وذكرت أنها ستتخذ خطوات لبدء الإجراءات ذات الصلة، واضعةً في اعتبارها أن التنفيذ الكامل لهذه التوصية لا يمكن أن يتحقق إلا عند انتهاء المشروع في عام ٢٠١٤، وهو الموعد المقرر لإتمام الأشغال في الطابق السفلي. ووفقاً للممارسة المعمول بها، سيُنَفَّذ ذلك بوصفه جزءاً من عملية المراجعة العادية.

٣٧ - ويجري إعداد الفواتير المتضمنة في طلبات الدفع التي يقدمها المتعاقد على توريد الأيدي العاملة للأشغال الحرفية على أساس الوقت والمواد. وقد يعمل فرادى العمال في عدة مشاريع فرعية في اليوم الواحد أو الأسبوع الواحد، مما يجعل مضاهاة طلبات الدفع بكشوف ساعات العمل الداعمة لها أمراً صعباً. ويلزم مراجعة طلبات الدفع الخاصة بمشاريع فرعية متعددة، تحوطاً من احتمال ازدواجية الفواتير وللتثبت من دقة تكاليف ساعات العمل الإضافي. وقد أشارت شركة إدارة البرنامج والخبير الاستشاري المكلف بمراقبة النزاهة إلى أنهما لا يقومان بإجراء المضاهاة بهذا المستوى. وبالإضافة إلى ذلك، كان برنامج عمل فرادى العمال ومشغلي الرافعات خارجاً عن المألوف. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بطلب واحد للدفع ذي علاقة بمبنى الأمانة العامة، أبلغ بعض مشغلي الرافعات أنهم عملوا مدداً تصل إلى ١٨ ساعة في اليوم الواحد. ويُحتسب الوقت الإضافي لمشغلي الرافعات على أساس ضعف الأجر، وهو أمر جد مكلف بالنسبة للمخطط العام لتجديد مباني المقر مقارنة ببدل النوبات لطاقم عمال النوبة الثانية والنوبة الثالثة. ولا تقوم شركة إدارة البرنامج برصد الجداول الزمنية للعمل الخاصة بمتعاقدي الأشغال الحرفية، ويرون أن ذلك جزء من مسؤولية مدير التشييد.

التوصية ٩

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يقوم بمضاهاة طلبات الدفع المتعلقة بالمواد وبوقت العمل التي يتقدم بها المتعاقدون على توريد الأيدي العاملة للأشغال الحرفية في جميع المشاريع الفرعية، وذلك مع الكشف المعتمدة للأجور من أجل التأكد من دقة حساب ساعات العمل العادية وساعات العمل الإضافية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يراجع المكتب الجداول الزمنية غير المعتادة للعمل للتثبت من مدى ملاءمتها وتقييم الخيارات الأقل كلفة.

وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ٩، وذكرت أنها ستطلب من المكتب أن يتخذ إجراءات فورية من أجل تنفيذها بالكامل في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتسمح الشروط التعاقدية المبرمة مع مدير التشييد بمراجعة جميع السجلات. وستتوقف هذه المراجعة على اعتماد الجمعية العامة لتمويل إضافي، حيث أن هذه المراجعة تستلزم عملاً إضافياً يضطلع به إما مدير التشييد أو شركة إدارة البرنامج.

٣٨ - وطُبق كامل النسبة المئوية من الإيرادات الضريبية المتعلقة بالتأمين ضد البطالة على مستوى الولاية والتأمين ضد البطالة على المستوى الاتحادي، وذلك على جميع ساعات العمل المحتسبة على أساس الوقت والمواد دون اعتبار للحدود القصوى المقررة للمرتبات. وأظهر تقييم لمعدلات أجور اليد العاملة المتضمنة في طلبات الدفع التي تقدم بها المتعاقد على توريد الأيدي العاملة للأشغال الحرفية في مبنى الأمانة العامة أن التكلفة الزائدة السنوية المتعلقة بكلا نوعي التأمين تقارب ٥٠٠ ٤ دولار لكل عامل ماهر. وعلاوة على ذلك، تزداد هذه المسألة تفاقماً إذا اشتغل العامل ساعات إضافية طيلة السنة، وهو الأمر الذي وقع بشكل منتظم. وفي حين أن هذه المعدلات لأجور اليد العاملة أدت إلى مستردات زائدة للتكاليف المتعلقة بكلا النوعين من التأمين، فقد أثُفق عليها في العقود الخاصة بالأشغال الحرفية.

التوصية ١٠

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يطلب من المتعاقدين على الأشغال الحرفية مستقبلاً اقتراح معدلات فعلية للتأمين ضد البطالة على مستوى الولاية وعلى المستوى الاتحادي تتضمن مراعاة الحدود القصوى المقررة للأجور. وينبغي أن ينظر المكتب في إجراء تحليل واف فيما يتعلق بالإفراط في احتساب تكاليف ضرائب الأجور في معدلات أجور اليد العاملة على الأعمال المنجزة بناء على العقود الأصلية وأوامر التغيير.

وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ١٠، وذكرت أنها ستطلب من المكتب اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها دون تأخير.

٤ - المدفوعات المستبقة

٣٩ - يتضمن العقد المبرم مع مدير التشييد توجيهها يتعلق بحجز المدفوعات المستبقة؛ ومع ذلك، اختار مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يقلص مبلغ المدفوعات المستبقة وأن يصرفها للعديد من المتعاقدين على الأشغال الحرفية في تاريخ سابق على الموعد المنصوص عليه في العقد. وبالاقتصار على احتساب متعاقدي الأشغال الحرفية الذين تُحتجز لهم مدفوعات مستبقة أقل من المنصوص عليها في العقد، يبلغ النقص الحاصل حالياً في المبالغ المستبقة ١,١١ مليون دولار بالنسبة لمبنى الأمانة العامة و ٣,٥٣ ملايين دولار بالنسبة للطابق السفلي.

التوصية ١١

من أجل حماية المخطط العام لتجديد مباني المقر على أفضل وجه من سوء الأداء من جانب متعاقدي الأشغال الحرفية ومن المنازعات الأخرى، ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يحتجز المدفوعات المستبقة وأن يُبقيها عند المعدل المنصوص عليه في العقد المبرم مع مدير التشييد.

وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ١١، وذكرت أنها قيد التنفيذ. ولا تأخذ هذه التوصية في الاعتبار أن شروط العقد تخول للأمم المتحدة، بوصفها مالكة المشروع، سلطة تعديل شروط المدفوعات المستبقة، بصرف النظر عن المعدلات المنصوص عليها في العقد. ومع ذلك، يتفق المكتب مع مقصد التوصية وسينفذها، ما لم توجد ظروف خاصة تقتضي معاملة أخرى لهذا الأمر.

٥ - مخصصات الطوارئ والمخصصات الاحتياطية

٤٠ - لم يمكن مضاهاة المبالغ المتبقية المشمولة في طلبات الدفع المقدمة من مدير التشييد والمتعلقة بمخصصات الطوارئ والمخصصات الاحتياطية لمبنى الأمانة العامة والطابق السفلي ومبنى مؤتمرات المرج الشمالي، بالمبالغ المتبقية المحسوبة باستخدام القيم الواردة في العقد الأصلي وسجلات مخصصات الطوارئ والمخصصات الاحتياطية. وبرغم أن طلبات الدفع تمثل نقطة زمنية محددة، في حين أن السجلات يجري تحديثها باستمرار، فإن المضاهاة ينبغي أن تظل ممكنة.

التوصية ١٢

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يقوم بعمليات مضاهاة على أساس شهري ضمن عملية المراجعة المتعلقة بطلبات الدفع للتثبت من أن مدير التشييد لا يخصص أموال الطوارئ والأموال الاحتياطية دون صدور موافقة من المكتب على ذلك.

وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ١٢، وذكرت أنها قد نُفذت. ويجري استعراض جميع طلبات الدفع على أساس شهري. وتجري مضاهاة سجلات مدير التشييد وسجلات شركة إدارة البرنامج. ويمكن تتبع توزيع التكاليف لمختلف بنود الميزانية (مخصصات الطوارئ والمخصصات الاحتياطية) استناداً إلى السجل الشهري لأوامر التغيير. ولا يجوز لمدير التشييد تحميل الفواتير على بند تكلفة معين في إطار العقد ما لم يؤذن له بذلك تحديداً من المنظمة.

٦ - الإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر

٤١ - يلزم لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يقدم إلى الجمعية العامة تقارير مرحلية سنوية (A/57/7/Add.4، الفقرة ٢٨). وربما لم يُتيح تواتر التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة ومحتواها الوسيلة الأنسب من حيث حسن التوقيت والفعالية لأجل صنع القرار، وهو ما قد يكون قد أثر على الجدول الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر. فعلى سبيل المثال، يشير التقرير المرحلي السنوي الرابع (A/61/549) إلى أنه كان مطلوباً اتخاذ قرار بشأن الاستراتيجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلا أنه حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لم يكن قد وقع الاختيار بعد على استراتيجية معينة. واستُغلت فترة الستة أشهر هذه في مواصلة أعمال وضع التصميم على نحو ليس فيه تفضيل لاستراتيجية معينة. وبهذه الطريقة، قُلِّص إلى أدنى

حد ممكن كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على ميزانية المشروع. وعملية التقارير السنوية ليست هي الطريقة الأكثر كفاءة وفعالية للإبلاغ بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر وليست متسقة مع الممارسات المعمول بها في هذا القطاع.

التوصية ١٣

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن ينظر في إمكانية إعداد تقارير مرحلية شهرية أكثر إيجازاً بشأن المشروع، تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية لإطلاع الجهات المعنية على التقدم المحرز بشأن المخطط. وينبغي أن تتضمن التقارير المرحلية توضيح المسار المقرر للميزانيات والالتزامات والتكاليف في مقابل المسار الفعلي، وأن تسلط الضوء على الحالة الراهنة للميزانية والجدول الزمني. ويمكن أن تُستخدم هذه التقارير بوصفها مؤشرات للتنبيه المبكر إلى التأخيرات المحتملة أو التجاوزات المحتملة للاعتمادات المقررة في الميزانية، وذلك بصفة شهرية، ومن شأنها أن ترفع من كفاءة عملية وضع التقارير السنوية التي تقدم إلى الجمعية العامة. وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ١٣، وذكرت أن الجمعية العامة لم تطلب تقديم إحاطات شهرية. وسيكون من الممكن جعل التقارير عن المشروع أكثر تواتراً. ويتواصل توزيع تقارير داخلية شهرية على المكاتب المختصة في الأمانة العامة. وسيجري تحسينها من حيث الشكل والمضمون.

٧ - أثر حالة التصميم على الإبلاغ بشأن تقديرات التكاليف

٤٢ - تأثر الأساس الأصلي للتصميم من جراء التأخيرات التي أصابت البرنامج الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر، والتعديلات التي أدخلها المستعملون النهائيون، والتغيرات التي جرت في القيادات، والمتطلبات الأمنية الإضافية، والتغيرات التكنولوجية. ونتيجة لهذه التغيرات، قدم مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في عدة حالات تقديراً للتكاليف إلى الجمعية العامة، ولكن دون أن يكون لديه تصميمات أو مواصفات مجهزة تجهيزاً تاماً. فعلى سبيل المثال، قُدم للجمعية العامة تقدير بمبلغ ٢٣٠ مليون دولار للمتطلبات الأمنية الإضافية، والنظم الاحتياطية، وتحسين خيارات الاستدامة، وجمّعت هذه الأعمال وصنفت معاً تحت مسمى "خيارات النطاق" (A/61/549، الفقرات من ٢٤ إلى ٣٢)، لكن هذا التقدير كان مستنداً إلى تصميم نظري فقط، في حين أن الجزء المتبقي من الميزانية استند إلى وثائق تصميم كاملة.

التوصية ١٤

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يحدد في التقارير المقبلة نطاق التباين المحتمل في التكاليف والجدول الزمني فيما يتعلق بنود النطاق التي لم يكتمل وضعها بشكل واضح.
وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ١٤.

٨ - أسباب أوامر التغيير

٤٣ - يصنف مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أسباب أوامر التغيير المتعلقة بالتشييد في الفئات التالية:

(أ) تغييرات نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر - التي يطلبها المكتب أو غيره من إدارات الأمم المتحدة؛

(ب) الحالات الميدانية/الحالات غير المتوقعة - الحالات التي لم تبين في وثائق التصميم أو لم تكن معروفة في وقت التصميم؛

(ج) التغييرات الصادرة من المهندس المعماري/المهندس - أي التي يطلبها الفنيون القائمون بالتصميم، ويشمل ذلك حالات الخطأ والسهو؛

(د) التغييرات الصادرة من مدير التشييد - أي الانحراف عن التصميم، بما في ذلك تطبيق هندسة القيمة؛

(هـ) التغييرات الأخرى - تغييرات مختلفة في النطاق.

٤٤ - صُنفت أغلبية أوامر التغيير المتعلقة بالتشييد (٦٣ في المائة) في فئة تغييرات نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر، وصنفت أوامر التغيير المتبقية أساساً في فئة الحالات الميدانية (١٦ في المائة) وفئة التغييرات الصادرة من المهندس المعماري/المهندس (١٣ في المائة). وتشمل تغييرات النطاق التغييرات التي تطلبها إدارات الأمم المتحدة الأخرى علاوة على مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٤٥ - ورغم أن فئات الأسباب قد طبقت على الوجه المناسب، فإنها تظل فئات فضفاضة، وغير سهلة التجميع لأغراض الإبلاغ، ولا تكفل تتبع التفاصيل المهمة لأوامر التغيير. وعلى وجه الخصوص، ليس من السهل التعرف على بعض بنود أوامر التغيير التي سيتعين التطرق إليها خلال مرحلة إنهاء المشروع الفرعي، من قبيل تكاليف تعجيل الأشغال. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجري بسهولة تتبع التكاليف الناتجة عن الخطأ أو السهو في التصميم والإبلاغ عنها.

التوصية ١٥

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يطبق نظاماً يتيح تتبع فئات فرعية لأسباب أوامر التغيير المتعلقة بالتشييد بالإضافة إلى الفئات المطبقة حالياً. وينبغي أن يشمل النظر، على سبيل المثال لا الحصر، الفئات الفرعية أو التمايزات التالية:

- (أ) التغييرات الصادرة من المكتب مقابل التغييرات الصادرة من إدارات الأمم المتحدة؛
- (ب) أوامر التغيير المعالجة لحالات الخطأ والسهو في التصميم؛
- (ج) أوامر التغيير الناتجة عن تطبيق هندسة القيمة؛
- (د) أوامر التغيير الصادرة بشأن تكاليف تعجيل الأشغال؛
- (هـ) أوامر التغيير التي تشمل متعاقدى الأشغال الحرفية غير المشتركين في برنامج التأمين الذي يديره المتعاقد.

وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ١٥، وذكرت أنه، فيما يتعلق بالفئة (هـ)، سيتعين تقسيم أمر التغيير الذي يشمل عدة فئات فرعية إلى أوامر تغيير مفردة من أجل وصف كل فئة فرعية على حدة. ويُرجح أن يُضاعف هذا الأمر عدد أوامر التغيير ثلاث مرات. ويطبق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بالفعل الفئات (أ) و (ب) و (ج) ويمكنه أن يطبق الفئة (د). وبالنسبة للفئة (أ)، من المهم للأمانة العامة تمييز أوامر التغيير حسب الإدارات. ويُطلب إلى جميع الإدارات أن تحدد مصدر التمويل الخاص بها إذا طلبت إجراء تغييرات.

٩ - الوفورات الشرائية

٤٦ - في حين أن المعلومات الواردة في تقارير مدير التشييد أو شركة إدارة البرنامج أو الأمين العام لم تتضمن أي استثناءات مادية، تُدرج شركة إدارة البرنامج ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وفورات شرائية^(٢) في تقديرات التكاليف عند الإنجاز، بينما لا يفعل مدير التشييد ذلك. وقد تناول آخر تقرير مرحلي سنوي (A/66/527) عدم الاتساق هذا وأشار إليه؛ بيد أنه لم يُدرج مقدار الوفورات الشرائية واحتمال استردادها.

(٢) يشير مصطلح "الوفورات الشرائية" المتعلقة بالمتعاقدين على الأشغال الحرفية إلى عملية تكليف هؤلاء المتعاقدين بتنفيذ أجزاء من نطاق العمل، بسعر ثابت عادة. والاختلاف بين قيم السعر الأقصى المضمون المدرجة في الميزانية وقيم التوريد المنصوص عليها في العقد الخاص بالأشغال الحرفية قد ينتج عنه وفورات أو فوائض شرائية.

التوصية ١٦

ينبغي لمكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر أن يبلغ بدقة عن الوفورات الشرائية وأن يذكر بوضوح كيفية تأثيرها على تقدير التكاليف عند الإنجاز. وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ١٦، وذكرت أنها قد نُفذت. وذكرت كذلك أنه يتم الإبلاغ عن الفروق الشرائية بصفة مستمرة مع خفض الالتزامات على نحو منتظم. وأشار إلى تقرير صادر عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل بشأن الوفورات من التزامات الفترات السابقة. وأبلغت شركة إدارة البرنامج مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر بالفروق الشرائية بصفة منتظمة، وقام المكتب بدوره بإبلاغ الجمعية العامة بتلك الفروق خلال دورتها السادسة والستين.

جيم - مؤشرات وآليات رصد الأداء

١ - تكاليف استشاريي التصميم

٤٧ - إن طريقة إعداد الفواتير وتُبع تكاليف استشاريي التصميم متباينة فيما بين العقود، مما قد يؤدي إلى عدم سلامة عرضها في التقارير. ومع أن التعديلات المدخلة على العقود المبرمة مع استشاريي التصميم كانت تجمع في البداية في المراحل المعمول بها للتصميم، فإنه لم يتم التقيد بهذا التخصيص في الفواتير أو سجلات التبع. وقد حدّد ذلك من القدرة على التبع الدقيق لتكاليف وسير أعمال التصميم قياساً إلى عتبات أو مراحل محددة.

التوصية ١٧

ينبغي لمكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر أن يتبع تكاليف مراحل التصميم وأن يبلغ عنها بشكل متسق، وأن يكفل لسجلات التبع أن تعكس بدقة هذه المخصصات. وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ١٧، وأفادت بأنه يمكن تنفيذها في عقود التصميم المقبلة.

٢ - العتبات المرحلية

٤٨ - تتضمن العقود المبرمة مع مدير التشييد الوقت اللازم ليكون المبنى شبه مكتمل وما يرتبط بذلك من تعويضات مقطوعة، يمكن فرضها إذا لم يتم التقيد بتاريخ الإنجاز المحدد

في العقد. وتتضمن عقود بعض المشاريع الفرعية تاريخ الإنجاز شبه المكتمل فقط، بدون تواريخ للعبتات المرحلية. ونظرا للنهج المرحلي لتنفيذ المشاريع الفرعية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، كان يمكن أن تخفف العبثات المرحلية من حدة المخاطر المحيطة بالتواريخ المحددة لشغل المباني أو غيرها من العبثات المهمة.

التوصية ١٨

ينبغي أن لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يحدد عبثات مرحلية للعقود المبرمة مستقبلا في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر للحد من المخاطر المحيطة بالجدول الزمني.

وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ١٨، وأفادت بأنها قد نُفذت بالفعل. ويمكن لمكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراض الجدول الزمني الذي يتضمن على وجه التفصيل المهام والعبثات المرحلية.

٣ - التعويضات المتصلة بالتمديدات أو التأخيرات الزمنية

٤٩ - إن شروط الإخطار بالتأخير والتعويضات المسموح بها المنصوص عليها في عقود مدير التشييد متسقة مع المعايير المعمول بها في هذا القطاع؛ غير أن العقد لا ينص على أن النظر في إمكانية تمديد الوقت أو المطالبة بتعويضات يقتضي أن يكون التأخير ذات طبيعة حرجية بالنسبة للإنجاز شبه المكتمل للمشروع الفرعي. أما التأخيرات التي تؤثر فقط على الأشغال غير الحرجية فلا يؤدي بالتالي إلى تأخر الإنجاز شبه المكتمل للمشروع الفرعي ولا تؤثر عادة على الجدول الزمني للمشروع الفرعي، وبالتالي لا ينبغي إجازة التعويض أو جعله مستحقا في حالة هذه التأخيرات.

التوصية ١٩

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يقصر النظر في طلبات التعويض عن التمديدات أو التأخيرات الزمنية على حالة التأخيرات التي تؤثر على المسار الحرج للمشروع الفرعي.

وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ١٩، وأفادت بأنها قد نُفذت. ويمكن لمكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراض الجدول الزمني الذي يتضمن على وجه التفصيل المهام والعبثات المرحلية.

٤ - تتبع استخدام الحيز المكاني

٥٠ - لا تستخدم الأمم المتحدة نظاما لتتبع استخدام الحيز المكاني في جميع العقارات التي تشغلها بمدينة نيويورك؛ ولهذا لم يتم إجراء تحليل شامل للحيز المكاني فيما يتعلق بأماكن الإيواء المؤقت في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد وفر الحيز المؤقت المتحصل عليه حوالي ٢٥٠ قدما مربعا للشخص الواحد، في حين أن متوسط الحيز المستخدم حسب معايير السوق في مدينة نيويورك هو حوالي ٢٢٥ قدما مربعا للشخص الواحد.

التوصية ٢٠

ينبغي لإدارة الشؤون الإدارية أن تطبق نظاما لتتبع الشواغر في حيز المكاتب ومساحة الحيز متاح للشخص الواحد من أجل إدارة استخدام العقارات بكفاءة. وبالنسبة للمشاريع المقبلة المتعلقة بالأصول، يمكن استخدام هذا النظام للاستفادة من الشواغر القائمة أو لإعادة تجميع شاغلي الأماكن لخفض الحيز المؤقت المطلوب، إن أمكن ذلك. وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ٢٠، وأفادت بأنها بصدد تطبيق نظام حاسوبي لإدارة المرافق، يتضمن عنصرا لإدارة الحيز المكاني.

دال - الإطار التنظيمي

١ - السياسات والإجراءات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المقبلة المتعلقة بالأصول

٥١ - تم إعداد الميزانية الأصلية والميزانيات اللاحقة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومعايير تقدير التكاليف المطبقة في هذا القطاع^(٣). وفي البداية، احتُسب احتياطي طوارئ التشييد بنسبة ٢٠ في المائة من تكاليف التشييد والتصميم والإدارة. وفي حين أن الإجراءات المستخدمة لتحديد مقدار الميزانية الأصلية ومبلغ احتياطي الطوارئ كانت مناسبة، فإن السياسات والإجراءات الحالية لا توفر توجيهات أو ضوابط كافية للمشاريع التي تتطلب نفقات رأسمالية أكبر مقدارا مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر. ودون بلورة سياسات وإجراءات مالية مناسبة للميزنة ومراقبة التكاليف في حالة المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، قد لا يتوافر للإدارة القدر المعقول من الشفافية والقدرة على التحكم في النفقات.

(٣) ASTM E1557-93 Uniformat II Elemental Classification for Building Specifications, Cost Estimating, and Cost Analysis.

التوصية ٢١

ينبغي لإدارة الشؤون الإدارية صوغ أو تعزيز السياسات والإجراءات المتعلقة بالميزنة والرصد بالنسبة للمشاريع الكبرى المقبلة المتعلقة بالأصول. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تصاغ رسمياً سياسة لإقرار الميزانيات الأصلية، وإدارة احتياطات الطوارئ، وإعداد التقارير عن القيمة المكتسبة، مع توفيق هذه السياسة مع المشاريع الكبرى المتعلقة بالأصول.

وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ٢١، وأفادت بأنها ستُنفذ بالنسبة للمشاريع الكبرى المقبلة المتعلقة بالأصول المزمع القيام بها بعد إنجاز المخطط العام لتحديد مباني المقر.

٢ - هامش أسعار التأمين

٥٢ - اتسمت النسب المطبقة فيما يتعلق بالرسوم ومختلف مبالغ التأمين المدرجة في عقد مدير التشييد بأنها نسب معقولة. إلا أن التكاليف التي طبقت عليها هوامش الأسعار تلك لم تكن متسقة مع المعايير المعمول بها في هذا القطاع. وبناء على القيم الواردة في العقد الأصلي لمشروع الأمانة العامة الفرعي وحده، أدت طريقة الحساب هذه إلى زيادة قدرها ٤٥٠.٠٠٠ دولار في تكاليف التأمين المتعلقة بهذا المشروع الفرعي. فمثلاً، تم تطبيق هامش سعري قدره ٣,٦ في المائة بشأن برنامج التأمين الذي يديره المتعاقد على تكاليف متعاقدي الأشغال الحرفية، ومبلغ الشروط العامة، واحتياطي الطوارئ، ورسوم وتكاليف التأمين الأخرى التي يديرها مدير التشييد. وفي العادة لا يُطبَّق هذا البرنامج إلا على تكاليف متعاقدي الأشغال الحرفية، وتكاليف الشروط العامة، واحتياطي الطوارئ، حيث إن التكاليف الأخرى لا تسهم في إنشاء المخاطر التي يشملها التأمين. وتم حساب قيم التأمين الأخرى بنفس الطريقة المطبقة في برنامج التأمين الذي يديره المتعاقد. ويشترط مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر تطبيق هذه الطريقة الحسابية، ويُحتمل أنها تُضخّم تكاليف التأمين.

التوصية ٢٢

بالنسبة للعقود المقبلة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر، ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يستخدم جدولاً عادياً لهوامش الأسعار، بحيث لا تطبق النسب المثوية للتأمين إلا على تكلفة الأعمال التي يغطيها التأمين المعني.

وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ٢٢، وأفادت بأنه يمكن تطبيق هذا الجدول وأنه سيعزز مشاريع التشييد المقبلة. وقد أُعدت الصكوك التعاقدية للمخطط العام لتجديد مباني المقر منذ بضع سنوات بناء على مشورة شعبة المشتريات ومكتب الشؤون القانونية.

٥٣ - ويُطبق هامش أسعار التأمين المستخدم في برنامج التأمين الذي يديره المتعاقد على متعاقدي الأشغال الحرفية غير المدرجين في بوليصة التأمين. وهناك بعض متعاقدي الأشغال الحرفية المستبعدين من البرنامج يضطربون بأجزاء كبيرة من الأعمال. فمتعاقدو الأشغال الحرفية المكلفون بخفض التلوث مستبعدون تماماً من بوليصة التأمين، ومتعاقدو الأشغال الحرفية المكلفون بالأعمال الكهربائية مستبعدون جزئياً من هذه البوليصة. وبناء على القيم الواردة في العقد الأصلي المتعلقة فقط بمتعاقدي الأشغال الحرفية المكلفين بخفض التلوث وبالأعمال الكهربائية العاملين في مبنى الأمانة العامة، بلغت تكلفة هذا الدفع المسبق لبرنامج التأمين الذي يديره المتعاقد عن متعاقدي الأشغال الحرفية غير المدرجين في البوليصة ما يناهز ٧٠٠ ٠٠٠ دولار. ومن المرجح أن يتجاوز هذا المبلغ مليوني دولار بالنسبة لكامل المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويقترح مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر تسوية المدفوعات الزائدة لبرنامج التأمين الذي يديره المتعاقد عن متعاقدي الأشغال الحرفية غير المدرجين في البوليصة، خلال إجراءات إنهاء المشروع الفرعي. وإضافة إلى ذلك، تم دفع قيمة عقد البرنامج بأكملها إلى مدير التشييد في بداية المشروع الفرعي، بدلاً من دفعها على أساس القيمة المكتسبة على امتداد فترة المشروع الفرعي.

التوصية ٢٣

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يقصر تطبيق الهامش السعري لبرنامج التأمين الذي يديره التعاقد على متعاقدى الأشغال الحرفية المدرجين في البرنامج، على أساس القيم الواردة في العقد الأولي وأوامر التغيير. وينبغي للمكتب إجراء هذه التسوية قبل انتهاء المشروع الفرعي. أما بالنسبة لمشاريع الأمم المتحدة المقبلة المتعلقة بالأصول، فينبغي تسديد مدفوعات التأمين على أساس القيمة المكتسبة.

وذكرت إدارة الشؤون الإدارية أنها ترى أن هذه التوصية تشمل عنصرين مستقلين؛ إذ يتصل الجزء الأول منها بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، أما الثاني فهو متعلق بالمشاريع المقبلة المتعلقة بالأصول. وقبلت إدارة الشؤون الإدارية جزئي هذه التوصية وأفادت بأنها قد نُفِّذت. ولا يطبق برنامج التأمين الذي يديره التعاقد على أوامر التغيير المتصلة بالمتعاقدين من الباطن في الحالات التي يُعرَف فيها منذ البداية أن عمل المتعاقدين من الباطن لن يكون خاضعا للبرنامج. وتتم معالجة هذه المسألة وتسويتها أيضا في مرحلة انتهاء العقد القائم على السعر الأقصى المضمون.

وفيما يتعلق بمشاريع الأمم المتحدة المقبلة المتعلقة بالأصول، ستسعى الإدارة إلى التفاوض مع المتعاقدين بشأن تسديد مدفوعات التأمين على أساس القيمة المكتسبة.

٣ - تكاليف الأيدي العاملة

٥٤ - عند بدء تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، لم يكن هناك أي قيد على متعاقدى الأشغال الحرفية بشأن إضافة هامش التكاليف العامة والربح إلى الجزء المضاعف من تكاليف العمل الإضافي المتصلة بالوقت والمواد أو الأعمال المتعلقة بأوامر التغيير. إلا أنه في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، قرر مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر عدم السماح بعد ذلك بهذا الهامش الإضافي، ولكن على ألا يجري أي تعديل للعقود السارية آنئذ مع متعاقدى الأشغال الحرفية. وكشف استعراض لمعدلات أجور الأيدي العاملة التي يستخدمها متعاقد الأشغال الحرفية المكلف بالعمل في مبنى الأمانة العامة، الذي تم التعاقد معه بعد شباط/فبراير ٢٠١٠، أن هذا الهامش مطبق على الجزء المضاعف من أجر العمل الإضافي. وقد سمح مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بهذه الرسوم الإضافية لهذا التعاقد لأن الهامش الذي كان يستخدمه هو ٥,٧٥ في المائة بدلا من الهامش القياسي وقدره ١٥ في المائة.

التوصية ٢٤

ينبغي أن يبحث مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر إمكان إعادة النظر في العقود التي أبرمت مبكراً مع متعاقدى الأشغال الحرفية لعلّه يتمكن من استرجاع هامش العمل الإضافي. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للمكتب أن يطبق هذه السياسة بشكل متنسق على متعاقدى الأشغال الحرفية وأن ينص عليها صراحة في العقود المقبلة المبرمة مع مدير التشييد. وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ٢٤، وأفادت بأنه في مرحلة الإنهاء، سستم تسوية وضع مختلف عناصر التكلفة المدرجة في العقود والمبالغ المدرجة في الفواتير.

٥٥ - وكشف استعراض للمبالغ الملتمزم بها لنخبة من متعاقدى الأشغال الحرفية أن متعاقد الأشغال الحرفية المتعلقة بالشروط العامة لمبنى المؤتمرات في المرج الشمالي ومتعاقد الأشغال الحرفية المتعلقة بأنابيب الإمدادات الميكانيكية (التهوية والتدفئة والتكييف) للطابق السفلي صُرفت لهما مبالغ أقل من تلك الواردة في "طلب الموافقة" التي وافق عليها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وبلغ مجموع الفروق مقارنة بالعقد ١٧٢ ٠٠٠ دولار، وهي تُعزى إلى المفاوضات النهائية بين مدير التشييد ومتعاقدى الأشغال الحرفية وإلى إزالة بعض البدائل الواردة في العقود المبرمة مع متعاقدى الأشغال الحرفية. وبينما تكشف الفروق التي لوحظت أن مدير التشييد خفض المبالغ الملتمزم بها لمتعاقدى الأشغال الحرفية، فإن من الممكن أيضاً بناء على العملية الراهنة الالتزام بمبالغ زائدة. إلا أنه لا يمكن لمدير التشييد أن يطلب في الفواتير مبالغ تفوق المبلغ الموافق عليه والمدرج في طلب الموافقة.

التوصية ٢٥

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر تسوية المبالغ المدرجة في "طلب الموافقة" مع المبالغ المدرجة في العقود المبرمة مع متعاقدى الأشغال الحرفية، حيث أن الفروق بينها تؤدي إلى المبالغة في بيان المبلغ الملتمزم به للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ٢٥، وأفادت بأنه ستجري معالجة هذا الأمر في إطار الانتهاء المرحلي للعقود المبرمة على أساس السعر الأقصى المضمون. وهناك أيضاً حالات لا يتم فيها بالضرورة التعاقد الفوري على خيارات بديلة في العطاء بل يتم التعاقد عليها في مرحلة لاحقة. وستُحتسب المبالغ الأقل المدرجة في عقود الأشغال الحرفية وستُدْرَج في الأرصدة الدائنة التي يُعدها مدير التشييد.

٤ - دليل المشروع

٥٦ - مع أن دليل المشروع تضمن معظم العناصر القياسية في هذا القطاع، فإنه لم يتضمن مخططاً للمشروع أو مخططاً لإدارة الجدول الزمني وإدارة المخاطر. وإضافة إلى ذلك، لم يجر على نحو منتظم تنقيح خطة إدارة البرنامج ودليل المشروع ليعكس السياسات والإجراءات الحالية.

التوصية ٢٦

ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر إنجاز تنقيح دليل المشروع، الذي جرى آخر تحديث له في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأن يكفل تضمينه جميع المعايير النموذجية أو أفضل الممارسات في هذا القطاع. وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ٢٦.

كارمان ل. لابوانت

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

المرفق

التعليقات الواردة من إدارة الشؤون الإدارية على مشروع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المراجعة الفنية المتعمقة لحسابات أعمال التشييد المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر

١ - يُدرج مكتب خدمات الرقابة الداخلية أدناه النص الكامل للتعليقات التي وردت من إدارة الشؤون الإدارية (مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ومكتب خدمات الدعم المركزية، ومكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية) بشأن مشروع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المراجعة الفنية المتعمقة لحسابات أعمال التشييد المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر. ويتسق إدراج هذه المعلومات على ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٦٣/٦٤، وتبعا للتوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وعموما، وافقت الإدارة على توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد أُدججت تعليقات الإدارة على مشروع التقرير، حسب الاقتضاء، في التقرير النهائي.

مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢ - لا يوافق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر على درجة التقييم "مرض جزئيا" فيما يتعلق بال مجالات الثلاثة التي تضمنتها عملية مراجعة التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية (الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة).

٣ - وقد أوضح تقرير [شركة الخدمات الفنية] أن الحوكمة العامة لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر قائمة على النحو والشكل التقليديين لمشروع بهذا الحجم وهذه الدرجة من التعقيد؛ وأن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر يقوم بإدارة ومراقبة المخطط بشكل مناسب نظرا لحجم البرنامج وتعقيده ومدته؛ وأن التكلفة الإجمالية للمخطط تبدو معقولة نظرا إلى أن أغلبية كبرى من الأعمال تم تديرها عن طريق عمليات تنافسية. وإضافة إلى ذلك، يشير تقرير [شركة الخدمات الفنية] إلى أن المشروع له خطة مطبقة لإدارة المخاطر، وأن تقاريرها وسجلها تُستخدم استخداما فعليا في إدارة عمليات صنع القرار العادية بشأن إدارة المخاطر.

٤ - وبرغم أن شركة الخدمات الفنية حددت عدة مجالات يمكن فيها استرداد بعض التكاليف واستخلاص بعض الدروس، فإن أيا من توصيات [شركة الخدمات الفنية] لم تُعتبر من قبيل المسائل الجسيمة التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ المشروع، كما تكون لدى الشركة

رأي أكثر إيجابية بقدر كبير إزاء مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر. وسيكون لدى قراء تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية انطباع مؤداه أن المخطط يفتقر إلى القدر الكافي من الضوابط الرقابية وهذا مخالف لما يقوله تقرير [شركة الخدمات الفنية]. وبعض النتائج التي أبرزتها [شركة الخدمات الفنية] على أنها حالات معزولة، يعرضها مكتب خدمات الرقابة الداخلية على شكل توصيات شاملة في مجالات الرقابة التشغيلية العامة طوال مدة المشروع (التوصيات ٧ و ٨ و ٩) ولهذا ينبغي إعادة النظر فيها. وينبغي ملاحظة أن التوصيات المقدمة من شركة الخدمات الفنية تنطبق على ما تبقى من المخطط العام لتجديد مباني المقر وعلى مشاريع الأمم المتحدة المقبلة المتعلقة بالأصول.

٥ - ويود مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يطلب من مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يأخذ في الحسبان الشواغل المذكورة أعلاه لدى إعداد تقريره النهائي، ونحن نرجو رجاء وديا من مكتب خدمات الرقابة الداخلية عقد اجتماع مع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومع مكتبنا من أجل مواصلة مناقشة هذه المسائل الهامة.

مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

التوصية ٥

٦ - يوافق مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات على النتيجة التي توصل لها المراجعون بشأن محدودية التوجيهات المتاحة الخاصة برصد سير العمل والنفقات في المشاريع المتعلقة بالأصول. وتعمل الأمانة العامة حاليا على تكييف الإرشادات القائمة المتعلقة بنفقات التشغيل، وكذلك بشأن مهام رصد التقدم المحرز وأداء الميزانية بناء على تكليف من الجمعية العامة. ويتطلب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في سنة ٢٠١٤ من الأمانة العامة أن تراجع أساليبها المحاسبية المتعلقة بالأصول الثابتة، بما في ذلك استيعاب عقود التشييد الطويلة الأجل وغيرها من التكاليف المرسمة. ويتيح هذا فرصة جيدة لإجراء دراسة مفصلة لدى كفاية الإجراءات الحالية المتصلة بالميزنة ورصد المشاريع الكبرى المتعلقة بالأصول، ومن شأنه أيضا تعزيز تدفق المعلومات الإدارية وكفاءة امتثال المنظمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

التوصية ٧

٧ - يقبل المكتب هذه التوصية من ناحية المبدأ. بيد أنه ينبغي للأمين العام الحصول على موافقة الجمعية العامة قبل إجراء أية تعديلات مهمة لنطاق أو حجم ميزانية مشروع تكون الجمعية قد وافقت عليها من قبل. وبناء على ذلك، سيواصل الأمين العام إبلاغ الجمعية

العامة بالآثار التي يُحتمل أن تكون مهمة على الميزانيات المعتمدة أو المقترحة، كلما أصبحت هذه الآثار معلومة.

٨ - وترد أدناه التعليقات المفصلة التي قدمها مكتب المخطط العام لتحديد مبادي المقر، ومكتب خدمات الدعم المركزية، ومكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. ونشكركم على إتاحة الفرصة لنا للتعليق على مشروع التقرير.

إدارة الشؤون الإدارية

التوصية ١

٩ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية وستنفذها، عند إنجاز المخطط العام لتحديد مبادي المقر، أو قبل صوغ المشاريع الكبرى المقبلة المتعلقة بالأصول، أيهما أسبق.

التوصية ٢

١٠ - ترى إدارة الشؤون الإدارية أن هذه التوصية تشمل عنصرين متميزين: أولهما يتعلق بالمخطط العام لتحديد مبادي المقر، ويتعلق الثاني بمشاريع المنظمة المقبلة المتعلقة بالأصول. وتتفق إدارة الشؤون الإدارية مع عنصري التوصية، ولكنهما منفصلان من حيث المسؤولين عنهما ومواعيد التنفيذ. وسيجري تحديث سجل المخاطر خلال التقييم السنوي للمخاطر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وستُعرض على الجمعية العامة نتائج التقييم الكمي للمخاطر وخطة الطوارئ المطلوبة خلال الدورة السابعة والستين المستأنفة في ربيع عام ٢٠١٣ أو في الدورة الثامنة والستين في خريف عام ٢٠١٣. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من التوصية، ستكون جميع المشاريع الكبيرة والمعقدة مشمولة بتقييم للمخاطر، وسيجري تحديثه بانتظام طوال مدة المشروع.

التوصية ٣

١١ - سيحال إلى الجمعية العامة منهاج عمل مقترح يستجيب لهذه التوصية، وذلك في تقرير الأمين العام المرحلي السنوي العاشر المقبل بشأن المخطط العام لتحديد مبادي المقر.

التوصية ٤

١٢ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية، وستُعد طلبات الميزانية للمشاريع المقبلة المتعلقة بالأصول بحيث تشمل التكاليف المباشرة والتكاليف المرتبطة بالمشروع، ولكن الموافقة على الميزانية هي في نهاية الأمر من اختصاص الجمعية العامة.

التوصية ٥

١٣ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية، وستكفل بالنسبة للمشاريع المقبلة المتعلقة بالأصول وجود عملية لمعالجة الآثار المهمة على الميزانيات الأصلية وتسويتها، ولكن الموافقة على الميزانية هي في نهاية الأمر من اختصاص الجمعية العامة.

١٤ - وأقر مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بمحدودية التوجيهات الخاصة برصد التقدم المحرز والإنفاق في المشاريع المتعلقة بالأصول، وذكر أن الأمانة العامة تُجري حالياً تكييفاً للتوجيهات القائمة بشأن نفقات التشغيل، جنباً إلى جنب مع الولايات المحددة الصادرة من الجمعية العامة لرصد التقدم المحرز وأداء الميزانية. ويتطلب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤ أن تراجع الأمانة العامة أساليبها المحاسبية المتعلقة بالأصول الثابتة، بما في ذلك استيعاب عقود التشييد الطويلة الأجل وغيرها من التكاليف المرسمة. ويوفر هذا فرصة جيدة لإجراء دراسة تفصيلية لمدى كفاية الإجراءات القائمة بشأن الميزنة والرصد للمشاريع الكبرى المتعلقة بالأصول، ومن شأنها تعزيز تدفق المعلومات الإدارية، وكفالة امتثال المنظمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

التوصية ٦

١٥ - سيعمل مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقرر على وضع منهجية للتقييم الكمي للمخاطر، وذلك لتقدير ما إن كان رصيد الطوارئ كافياً للأعمال المتبقية. وسيجري تحديث سجل المخاطر خلال التقييم السنوي للمخاطر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وستعرض على الجمعية العامة نتائج التقييم الكمي للمخاطر وخطة الطوارئ المطلوبة، وذلك خلال الدورة السابعة والستين المستأنفة في ربيع عام ٢٠١٣ أو في الدورة الثامنة والستين في خريف عام ٢٠١٣.

التوصية ٧

١٦ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية، وستتخذ الخطوات اللازمة لمواصلة الاستعراض، مع مراعاة أنه لا يمكن أن يتحقق التنفيذ الكامل للتوصية إلا في نهاية المشروع. ومن المرجح تماماً أنه ستترتب على هذه العملية آثار في الميزانية. فسيزداد نطاق ومدة عمل شركة إدارة البرنامج. وفيما يلي تفاصيل التنفيذ:

(أ) سيجري التنفيذ في إطار عملية مستمرة لجميع عقود التشييد ذات السعر الأقصى المضمون. وتشير التوصية ٧ (أ) إلى حالة واحدة لمدفوعات زائدة عن العقود بصدد الطابق السفلي. ويجري حالياً مراجعة هذه الحالة، رهناً بتقديم مدير التشييد وثائق تؤيد هذه

- المدفوعات. وإن لم يتم ذلك، سيجري الاتفاق على الأرصدة الدائنة ذات الصلة؛
- (ب) هذه حالة قائمة بذاتها. ويوصفها عملية معتمدة، فإنها تتم بالنسبة لكل أمر تغيير في إطار عملية جارية متعددة الخطوات للمراجعة وإصدار الموافقة؛
- (ج) هذه حالة خاصة بصدد عقد السعر الأقصى المضمون لمبنى مؤتمرات المرج الشمالي، وستجري مراجعتها وحلّها بوصفها حالة قائمة بذاتها؛
- (د) وفقا للإجراءات المعمول بها، يتم ذلك في إطار عملية مستمرة لجميع عقود التشييد ذات السعر الأقصى المضمون.

التوصية ٨

١٧ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية، وستتخذ الخطوات اللازمة لبدء العمل، مع مراعاة أنه لا يمكن أن يتحقق التنفيذ الكامل للتوصية إلا في نهاية المشروع في عام ٢٠١٤، وهو الموعد المقرر لإتمام أعمال الطابق السفلي. ووفقا للممارسة المتبعة، يتم ذلك في إطار عملية المراجعة العادية.

التوصية ٩

١٨ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية، وستطلب من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر اتخاذ إجراءات فورية، بغية التنفيذ الكامل في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتسمح الشروط التعاقدية المبرمة مع مدير التشييد بمراجعة جميع السجلات. وسوف تكون هذه المراجعة مرهونة بموافقة الجمعية العامة على رصد تمويل إضافي، لأنها تستلزم إضافة إلى نطاق العمل يتعين أن يؤديها إما مدير التشييد أو شركة إدارة البرنامج.

التوصية ١٠

١٩ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية وستطلب من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر البدء في خطوات تنفيذها دون تأخير.

٢٠ - وقام مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، بالتشاور مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بتغيير شروط العطاءات في عام ٢٠١١ لتبسيط عملية مراجعة معدلات أجور الأيدي العاملة. وطبقا للممارسة الحالية، تُجرى مناقصة تنافسية لمعدلات أجور اليد العاملة المقدمة من متعاقدي الأشغال الحرفية على أساس أن التأمين ضد البطالة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولاية، جزء لا يتجزأ من معدل الأجر المقدم في عطاءات متعاقدي

الأشغال الحرفية. وقد سبق أن وافق مكتب خدمات الرقابة الداخلية على هذا الاقتراح ما دام باستطاعة مدير التشييد أن يثبت أن العطاء التنافسي يأخذ في الحسبان الانخفاض في التأمين ضد البطالة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولاية.

٢١ - ومن أجل كفالة تنفيذ توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وعن طريق التحقق من التكاليف الفعلية للتأمين ضد البطالة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولاية والتقييد بالحدود القصوى، سيطلب مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر الإفصاح عن التأمين ضد البطالة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولاية، في إطار بند قائم بذاته في عملية تقديم العطاءات.

٢٢ - وإجراء مراجعة وافية من جانب مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر لتكاليف التأمين ضد البطالة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولاية، سيستلزم المراجعة بأثر رجعي لكشوف الأجور الشهرية المصدق عليها للمتعاقد من الباطن. ومن المرجح تماماً أن تكون للمراجعة آثار في الميزانية، وبالتالي يلزم اتخاذ قرار بشأن الآثار المترتبة في الميزانية.

التوصية ١١

٢٣ - يجري تنفيذها. ولا تأخذ هذه التوصية في الاعتبار أن شروط العقد تمنح الأمم المتحدة، بوصفها الجهة المالكة، سلطة تعديل شروط المبالغ المستبقة، أيا كانت المعدلات المنصوص عليها في العقد. ومع ذلك، يوافق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر على مقصد هذه التوصية وسينفذها، ما لم تكن هناك ظروف معينة تبرر خلاف ذلك.

التوصية ١٢

٢٤ - تم تنفيذها. ويجري مراجعة جميع طلبات الدفع على أساس شهري. ويُضاهى السجل الشهري لمدير التشييد مع سجل شركة إدارة البرنامج. ويمكن تتبع مخصصات مدير التشييد لتكاليف بنود الميزانية المختلفة (الطوارئ، والاحتياطي)، استناداً إلى السجل الشهري لأوامر التغيير. ولا يُسمح لمدير التشييد بتحميل فواتير على أحد بنود تكاليف العقد ما لم يؤذن له بذلك تحديداً من المنظمة.

التوصية ١٣

٢٥ - تنفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية. ولم تطلب الجمعية العامة تقديم إحاطات شهرية في هذا الصدد. وسيكون ممكناً زيادة تواتر تقارير المشاريع. وسيستمر توزيع

تقارير داخلية شهرية على المكاتب المختصة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وسيتم تعزيزها شكلاً ومضموناً.

التوصية ١٤

٢٦ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية.

التوصية ١٥

٢٧ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية. وفيما يتعلق بالفئة (هـ)، يتعين تقسيم أمر التغيير الذي يشمل فئات فرعية متعددة إلى أوامر تغيير مفردة إذا كنا نود بحث حالة كل فئة فرعية على حدة. ومن المرجح تماماً أن يضاعف هذا عدد أوامر التغيير ثلاثة أضعاف. ويجري لدينا بالفعل تطبيق الفئات (أ) و (ب) و (ج). وبالنسبة للفئة (أ)، من المهم للأمانة العامة تمييز أوامر التغيير حسب الإدارات. ويُطلب من جميع الإدارات تحديد مصدر التمويل الخاص بها إذا طلبت إجراء تغييرات. ويمكننا تنفيذ الفئة (د).

التوصية ١٦

٢٨ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية. وقد تم تنفيذها. ونقوم بالإبلاغ عن الفروق الشرائية لدى حدوثها ونخفض الالتزامات بصفة منتظمة. ويرجى الرجوع إلى آخر تقرير صدر من نظام المعلومات الإدارية المتكامل بشأن الوفورات من التزامات الفترات السابقة. وتقوم شركة إدارة البرنامج بصفة منتظمة بإبلاغ مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر بالفروق الشرائية، ويقوم المكتب بدوره بإبلاغ الفروق الشرائية إلى الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والستين.

التوصية ١٧

٢٩ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية. ويمكن تنفيذها بالنسبة لعقود التصميم في المستقبل.

التوصية ١٨

٣٠ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية. وقد تم تنفيذها. ويتوافر الجدول الزمني التفصيلي متضمناً المهام والعتبات المرحلية كي يستعرضه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

التوصية ١٩

٣١ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية. وقد تم تنفيذها. ويتوافر الجدول الزمني التفصيلي متضمنا المهام والعتبات المرحلية كي يستعرضه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

التوصية ٢٠

٣٢ - تعكف إدارة الشؤون الإدارية على تنفيذ نظام حاسوبي لإدارة المرافق، يتضمن عنصرا لإدارة الحيز المكاني. وسيؤدي هذا العنصر إلى تحسين التتبع الجاري لشواغر الحيز المكاني من خلال لوحة تقييم الحيز المكاني (أداة تستخدم برنامج إكسل).

التوصية ٢١

٣٣ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية وستنفذها بالنسبة للمشاريع الكبرى المقبلة المتعلقة بالأصول، المزمع القيام بها بعد إنجاز المخطط العام لتحديد مباني المقر.

التوصية ٢٢

٣٤ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية. ويمكن تنفيذ هذا الجدول، وسيتم تعزيزه من أجل مشاريع التشييد المقبلة. وقد أُعدت الصكوك التعاقدية للمخطط العام لتحديد مباني المقر منذ بضع سنوات وفقا للخبرة الفنية لشعبة المشتريات ومكتب الشؤون القانونية.

التوصية ٢٣

٣٥ - ترى إدارة الشؤون الإدارية أن هذه التوصية تتضمن عنصرين متميزين: أولهما يتعلق بالمخطط العام لتحديد مباني المقر، ويتعلق الثاني بمشاريع المنظمة المقبلة المتعلقة بالأصول. وتتفق إدارة الشؤون الإدارية مع جزأي التوصية، ولكنهما منفصلان من حيث المسؤولين عنهما ومواعيد التنفيذ.

٣٦ - وقد تم تنفيذ التوصية. ولا يطبق برنامج التأمين الذي يديره المتعاقد على أوامر التغيير المتصلة بالمقاولين من الباطن في الحالات التي يُعرف فيها منذ البداية أن عمل المتعاقدين من الباطن لن يكون خاضعا للبرنامج. وتتم معالجة هذه المسألة وتسويتها أيضا في مرحلة انتهاء العقد القائم على السعر الأقصى المضمون.

٣٧ - وفيما يتعلق بمشاريع الأمم المتحدة المقبلة المتعلقة بالأصول، ستسعى الإدارة، إلى التفاوض مع المتعاقدين بشأن تسديد مدفوعات التأمين على أساس القيمة المكتسبة.

التوصية ٢٤

٣٨ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية. ونقوم في مرحلة الإنهاء بتسوية وضع مختلف عناصر التكلفة المدرجة في العقود والمبالغ المدرجة في الفواتير.

التوصية ٢٥

٣٩ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية. وستجري معالجة هذا الأمر في إطار الانتهاء المرحلي للعقود المبرمة على أساس السعر الأقصى المضمون. وهناك أيضا حالات لا يتم فيها بالضرورة التعاقد الفوري على خيارات بديلة في العطاء، بل يتم التعاقد عليها في مرحلة لاحقة. وستحتسب المبالغ الأقل المدرجة في عقود الأشغال الحرفية، وستُدْرَج في الأرصدة الدائنة التي يعدها مدير التشييد.

التوصية ٢٦

٤٠ - تتفق إدارة الشؤون الإدارية مع هذه التوصية.